

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٩ فبراير ٢٠١٩

الجهاز الوطني للإيرادات يعلن عن نموذج الإقرار الضريبي

كشف الجهاز الوطني للإيرادات عن نموذج الإقرار الضريبي عبر [موقعه الإلكتروني](#).

يتشابه النموذج مع الإقرار الضريبي في المملكة العربية السعودية، وتتلخص نقاط الاختلاف الرئيسية فيما يلي:

- إضافة حقل التوريدات الخاصة بالعملاء المسجلين في دول مجلس التعاون الأخرى، والذي سيتم تفعيله عند سريان أحكام التوريد البيئية.
- إضافة حقل التوريدات الخاضعة لألية الاحتساب العكسي.
- سيتم ادراج الواردات من السلع الخاضعة للضريبة المدفوعة في الجمارك أو المؤجلة في نفس الحقل، والذي سيتم تعيئته تلقائيًا، استنادًا إلى ما إذا تمت الموافقة لدافع الضرائب على تأجيل سداد الضريبة على الواردات.
- بالإضافة إلى عمليات الشراء المعفاة من الضريبة والخاضعة للصف، يجب احتساب الضريبة عن عمليات الشراء من الموردين غير المسجلين. ويعد هذا المتطلب غير اعتيادي بالنسبة للأنظمة الضريبية، ولكن بالنظر إلى السوق البحريني، فإننا نعتقد بوجود مثل ذلك المتطلب لمساعدة الجهاز على التأكد من امتثال الشركات الصغيرة للنظام.

صدور تعديلات في اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل في سلطنة عمان

أعلنت الهيئة الضريبية في سلطنة عمان عن إصدار بعض التعديلات في اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل بموجب القرار الوزاري رقم 2019/14.

تهدف التعديلات لتقديم المزيد من التوضيح حول أهم القضايا العالقة بما فيها خصم التبرعات العينية وأجور الشركاء والمساهمين وتطبيق ضريبة الاستقطاع على المعاملات الخارجية.

في حين أن التعديلات التي أدخلت على اللائحة التنفيذية تتركز في المقام الأول على معاملة مثل هذه المعاملات من منظور ضريبة الدخل، قد تكون اللائحة أيضًا مرجع جيد لتحليل المعاملات المماثلة من منظور ضريبة القيمة المضافة.

وقد تشير اللائحة والتعديلات الحالية إلى المعاملة الضريبية المتوقع تطبيقها مستقبلاً.

وبذلك، فإننا ننصح الشركات التي قد تتأثر من التعديلات الحالية إلى التخطيط والإعداد المبكر لتجنب آثار ضريبة القيمة المضافة على أعمالهم في المستقبل.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.